

## القطاع الصناعي ينتظر خطوة النهوض

كل القطاعات الإنتاجية، تعرض القطاع الصناعي في لبنان إلى الضغوطات نتيجة الأزمات السياسية والأمنية التي عصفت بلبنان منذ العام 2011. إلا أن اللافت في الأمر أن هذا القطاع بدأ بالتأكل مع إنخفاض قدرته الإنتاجية. فما هي أسباب هذا التأكل وما هي خطوة التي يمكن أن تنهض بهذا القطاع؟ تراجعت صادرات لبنان الصناعية منذ العام 2012 من 4.3 مليارات دولار أمريكي إلى 2.64 مليار د.أ. في العام 2017. وإذا كان عدد المؤسسات الصناعية قد ارتفع من 1962 إلى 2284 مؤسسة بين العامين 2011 و2015 إلا أن الملاحظ أن هذه الزيادة تطاول الصناعات الموردة إلى السوق الداخلي الذي يشكل 81% من إجمالي الإنتاج. وبالتالي فإن التراجع في الصادرات يُشكّل تراجعاً بنسبة 12% أفاله بمداخل القطاع على اعتبار أن لا معلومات تؤكّد تراجع الإستهلاك الداخلي كما ثبّته طلبات الترخيص والتي بلغت 652 طلباً في العام 2017 (219 منها لصناعة المواد الغذائية). بالطبع إغفال معتبر نصيبي أثّر بشكّل ملحوظ على الصادرات الصناعية التي كانت تشكّل 22% من إجمالي الصادرات التي تمرّ عبر هذا المعبر (250 شاحنة يومياً). إغفال المعبر دفع بالشركات إلى تحمل قسم من كلفة التصدير عبر البحر والقسم الآخر تحمله الدولة اللبنانيّة 16.6 مليون دولار أمريكي. وبالنظر إلى هيكلية القطاع الصناعي اللبناني، نرى أن 9 قطاعات منه تشكّل أكثر من 93% من إجمالي الصادرات: اللؤلؤ والمعدن النفيسة والمجوهرات باستثناء سبائك الذهب الخام، المواد الغذائية المعدّة، معدّن عاديّة ومصنوعات من معدّن عاديّة، منتجات الكيماويات، الآلات الكهربائيّة والأجهزة الميكانيكيّة، البلاستيك ومشتقّاته، الورق ومشتقّاته، المواد المصنعة المتّوّعة، والألبسة والمنسوجات. لكن الإستثمارات في هذه القطاعات تقدّم خحولة بحسب الأرقام وبالتالي يمكن القول أن إغفال معبر نصيبي ليس السبب الوحيد لتراجع الصادرات الصناعية بل أن نقص الإستثمارات هو سبب أساسي في التراجع. فأرقام كفالات تُظهر أن عدد القروض الصناعية الممنوحة في العام 2017 بلغ 184 قرضاً وبلغت قيمة محفظة كفالات الصناعية في العام 2017، 279.3 مليون دولار أمريكي أي ما يوازي 140 ألف دولار كمعدل للقرض الواحد (أرقام ضئيلة لقطاع يتطلّب رأس المال عال). (المشاكل التي تواجه هذا القطاع بحسب تصريح أهله هي (بحسب الأهميّة): انقطاع التيار الكهربائي، ارتفاع كلفة الطاقة، ارتفاع كلفة المواد الأوليّة وكفة الإنتاج، ارتفاع كلفة اليد العاملة اللبنانيّة بالنسبة للجنسينات الأخرى وعدم توفرها، منافسة البضائع المستوردة وعدم حماية الصناعة الوطنيّة، ركود السوق اللبنانيّ، عدم دعم الدولة للصناعيين، المنافسة غير القانونيّة من المؤسسات غير المرخصة، التكاليف الجمركيّة واجراءات الصعبّة لتخليص البضائع في مرفاً بيروت، الضرائب المرتفعة لكن السؤال المطروح هو: هل هذه الصعوبات هي المسؤولة عن تراجع القطاع الصناعي؟ الجواب بالطبع لا. فمتّلاً إرتفاع كلفة الطاقة، وارتفاع كلفة اليد العاملة، والمنافسة الخارجية هي مشاكل تواجهها كل شركات العالم. أما إنقطاع التيار الكهربائي والتّعديات الجمركيّة على المرفأ فقد تشكّل كلفة إضافية على الشركات، إلا أنها ليست عائقاً أمام الإستثمارات. د. ما الذي يمنع الإستثمارات؟ الملاحظ من خلال أجوبة الصناعيين عن المشاكل التي تواجه القطاع، أن التمويل ليس مشكلة بالنسبة لهم. وبالتالي نعتقد أن هناك عوامل أخرى تدفع الصناعيين إلى عدم الإستثمار في لبنان:

أولاً - المخاوف من الوضع السياسي الذي أظهر التاريخ مدى هشاشةه أمام الإستحقاقات الوطنية. وبالتالي، فإن الصناعيين يجدون أنفسهم في حالة ترقب وإننتظار أمام الغموض الذي يلف الساحة السياسي.

ثانياً - البنى التحتية وعلى رأسها الطرقات التي تمنع الصناعيين من الخروج من العاصمة وجبل لبنان حيث الكلفة عالية والذهاب إلى الأطراف حيث الكلفة أقل.

ثالثاً - عدم فتح أسواق خارجية تشكّل دافعاً رئيسياً للصناعيين لتصدير منتوجاتهم. فالسوق الداخلي هو شبه مشبع بالبضائع مع منافسة شرسة لا يمكن بوضع القطاع الحالي منافسة هذه البضائع.

خامسًا – غياب تحفيزات للصناعيين لإنشاء مصانع في لبنان (مدن صناعية، سياسة ضريبية...) ما يدفعهم إلى إنشاء معامل في بلدان أخرى مثل تركيا (600 مليون د.أ حجم الإستثمارات اللبنانية هناك)، قبرص، العراق... حيث هناك تحفيزات وبني تحتية أفضل.

سادسًا – غياب العنصر التكنولوجي الإبداعي من الماكينة الإنتاجية والذي كان ليشكل فارق في التنافسية على البضائع اللبنانية.

القطاع الصناعي اللبناني أساسى في الناتج المحلي الإجمالي مع 13 مليار د.أ. ويُوظف بحدود 120 ألف موظف وبالتالي فهو ليس بقطاع على شفير الإنهاير كما يُحاول البعض إظهاره. هناك تراجع وهذا الأمر طبيعي نظرًا إلى التحديات السياسية التي تبقى العائق الرئيسي. ولا يظنن أحد أن صرف اليد العاملة اللبنانية ستؤدي إلى النهوض بهذا القطاع، فهذا الإجراء ما هو إلا نوع من التوفير المؤقت الذي يقوم به الصناعيون. من هذا المنطلق، نرى أن على الحكومة العتيدة مُعالجة الأسباب الألفة الذكر والتي تمنع الصناعيين من الإستثمار. فمشكلة القطاع الصناعي في لبنان هي مشكلة إستثمارات، وليس كلفة اليد العاملة اللبنانية أو إنقطاع الكهرباء... الجدير ذكره أن الصناعيين تقدّموا بمشاريع للحكومة لمعالجة مشكلة الكهرباء والنفايات وغيرها وبالتالي فإن لهم القدرة على حل كل المشاكل التقنية التي تعترضهم. إلا أن المشاكل الضريبية، والقانونية والإدارية والسياسية تبقى على عاتق الحكومة التي يجب أن تنتظر أيضًا إلى عنصر أساسى لا وهو الصناعات التحويلية والصناعات الثقيلة (تحفيز هذه القطاعات). فما يقوله البعض أن لبنان لا يتحمل صناعات ثقيلة ينمّ عن عدم معرفة أن لا إقتصاد مستدام من دون الصناعة والتكنولوجيا وأن البلدان القوية إقتصاديًا (مثل كوريا الجنوبية، الصين، ألمانيا...) تمتلك قبل كل شيء هذين القطاعين اللذين يُشكّلان المحور الأساسي في الاقتصادات الحديثة.